تطور القطاع المالي على النمو الإقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

أ.د. حنان عبد الخضر هاشم الموسوي

Hanana.almousay@uokufa.iq

الباحثة: ملاذ مثنى موسى

Malathmuthana19@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

الملخص:

إنَّ العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي في دولة الإمارات بإهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بإستخدام أساليب ومنهجيات قياسية ورياضية مختلفة، حيت توصلت الدراسة الى نتائج متباينة فيما يتعلق بطبيعة وحجم إستجابة النمو الإقتصادي للتغيرات التي تحدث في تطور القطاع المالي ، نتيجة لعدم التجانس بين الإقتصادات وإختلاف مستوى تطور القطاع المالي، ولقد إهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة إهتماماً كبيراً بتطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية وإصدار العديد من التشريعات التنظيمية والإشرافية لتفعيل دور القطاع المالي في الإقتصاد، إن النمو الإقتصادي يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد المحلي في حالة توجيهه بصورة صحيحة نحو قطاعات الإقتصاد، وكذك تحليل مؤشرات النمو الإقتصادي وأثرها على القطاع المالي إعتمدت على إستكمال متطلبات الجانب العملي والنظري وبغية تحقيق أهداف البحث وأثبات فرضية البحث، بالجمع بين إسلوبي التحليل الإستقرائي والإستنباطي من خلال تحليل البيانات وتتبع تطوراتها عبر الزمن والواقع الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: (القطاع المالي، النمو الإقتصادي ، قياس مؤشرات العمق المالي).

The development of the financial sector on economic growth in the United Arab Emirates for the period (2000-2020)

Dr. Hanan Abdul Khader Hashim Al-Musawi
researcher: Malath Muthanna Musa
College of Administration and Economics / University of Kufa

Abstract:

The relationship between the development of the financial sector and economic growth in the UAE has been of increasing interest in recent years by using different standard and mathematical methods and methodologies. The level of development of the financial sector, and the UAE has paid great attention to the development of the banking sector and financial markets by adopting a set of economic reforms and issuing many regulatory and supervisory legislations to activate the role of the financial sector in the economy. Economic growth contributes to increasing the productive capacity of the local economy in the event of Orienting it correctly towards the sectors of the economy, as well as analyzing indicators of economic growth and its impact on the financial sector, it relied on completing the requirements of the practical and theoretical side, in order to achieve the objectives of the research and prove the hypothesis of the research, by combining the methods of inductive and deductive analysis through analyzing data and tracking its developments over time and economic reality.

Keywords: (financial sector, economic growth, measuring indicators of financial depth).

المقدمة

حظيت العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي في دولة الإمارات بإهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بإستخدام أساليب ومنهجيات قياسية ورياضية مختلفة، حيت توصلت الدراسة

الى نتائج متباينة فيما يتعلق بطبيعة وحجم إستجابة النمو الإقتصادي للتغيرات التي تحدث في تطور القطاع المالي ، نتيجة لعدم التجانس بين الإقتصادات وإختلاف مستوى تطور القطاع المالي، ولقد إهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة إهتماماً كبيراً بتطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية وإصدار العديد من التشريعات التنظيمية والإشرافية لتفعيل دور القطاع المالي في الإقتصاد.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث على طبيعة العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي رغم تقارب الإقتصاديات في بعض الدول مما يجعل ظهور إختلاف في جهود هذه الإقتصاديات لحل المشكلات المتعلقة بالنمو، وكذلك لعدم إستقرار الأوضاع السياسية وإنعكاساتها على السياسة الإقتصادية.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الى إن النمو الإقتصادي يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد المحلي في حالة توجيهه بصورة صحيحة نحو قطاعات الإقتصاد، وكذك تحليل مؤشرات النمو الإقتصادي وأثرها على القطاع المالي.

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس وتحليل مؤشرات النمو الإقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي) وتأثيرها على القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال مدة البحث٢٠٠٠-٢٠٢٠.

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها إن تحليل مؤشرات النمو الإقتصادي في دولة الإمارات ذات تنمية إقتصادية وصناعية مستدامة وتمتلك عوائد ريعية من قطاعات إنتاجية متنوعة.

منهجية البحث

إعتمد البحث لإستكمال متطلبات الجانب العملي والنظري وبغية تحقيق أهداف البحث وأثبات فرضية البحث، بالجمع بين إسلوبي التحليل الإستقرائي والإستنباطي من خلال تحليل البيانات وتتبع تطوراتها عبر الزمن والواقع الإقتصادي.

هيكلية البحث

ولإثبات فرضية البحث وتحقيق الهدف منه، فقد تم تقسيمه على ثلاث مباحث، تناول الأول نظرة موجزة حول طبيعة المناخ المالي والنقدي للإقتصاد الإماراتي وخصص الثاني مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بينما خصص الثالث قياس مؤشرات العمق المالي في الإمارات العربية المتحدة.

تطور القطاع المالي على النمو الإقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة

المبحث الأول: نظرة موجزه حول طبيعة المناخ المالي والنقدي للاقتصاد الاماراتي

الإمارات العربية المتحدة هي دولة عربية إتحادية تضم سبع إمارات هي: أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة،وهي تمثل مركز مالي دولي وإقليمي رئيسي ومركز تجاري.وتقع الامارات في غرب الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا تطل على الشاطيء الجنوبي للخليج العربي ولها حدود بحرية مشتركة مع الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود بحرية وبرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان، وتبلغ مساحتها (٨٣٠٦٠٠)كم^{٢} ، وتعد الامارات واحدة من أهم المراكز التجارية في الخليج، وهناك العديد من الشركات التي تتطلع على الحصول على فرص استثمارية فيها (سوق الاوراق المالية في دولة الامارات ودورها الاقتصادي ، 2014،http//www.qulfbase.com/ar/gcc/index/2?t=3،ص١٣٤) ، وتعمل المجموعة الكاملة من المؤسسات المالية وعدد كبير من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في جميع أنحاء البلاد لتسهيل الأنشطة المالية والتجارية ،و تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً كثيف النقد. ويمتاز الاقتصاد الاماراتي بالاعتماد الكبير على الريع النفطي إذ شكل النفط ومشتقاته العنصر الرئيس في ايرادات الدولة اللازمة لتغطية الانفاق العام، الجاري والإنمائي، المتزايد منذ منتصف السبعينات. وان الايرادات النفطية قد مكنت الدولة من الانفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الانمائية والانتاجية والخدمية، ومشاريع البنى التحتية (المطارات، الموانئ، المدارس، المستشفيات، الاتصالات، الطرق....الخ) (Anti-money laundering and counter-terrorist financing measures in the United Arab

Emirates,2020,p.6.) فضلا عن انفاقها الجاري على الدوائر والاجور والمشتريات من السوق المحلي وتقديم الدعم والتحويلات من دون مقابل في مختلف المجالات، وبالتالي تفعيل انشطة القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية الامر الذي يهيئ الى رفع معدلات النمو القطاعي والكلي

أولاً: التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دولة الامارات العربية المتحدة

شهدت دولة الامارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة خلال منتصف السبعينات ، ادت الى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية ومن ثم زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والاجانب المقيمين في جميع انحاء الدولة، وحققت جميع القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية معدلات نمو عالية نسبيا لرفع معدلات النمو الاقتصادي الكلي، ولقد شهدت دولة الامارات بشكل عام معدلات نمو عالية بالرغم من وجود تفاوت في مظاهر التطور والنمو من إمارة الى اخرى نتيجة لاختلاف مواردها واوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وإن الحكومة فيها قد تبنيت سياسة اقتصادية منفتحة وتعتمد على حرية الإستثمار والتجارة، وان القطاع الخاص له دور الريادة في الاقتصاد الوطني واقتصر دور الحكومة عبر رسم السياسات الاقتصادية الكلية والتي سوف تعكس الاستراتيجية العامة للاقتصاد الحر ، والذي حقق تفوق كبير بالمقارنة مع الانظمة الاقتصادية الاخرى. (الحلبي،خالد علي صالح، ٢٠٠٧،ص٢١.) وتمتاز دولة الأمارات العربية المتحدة بإعتمادها على العمالة الوافدة لعدم توفر القوى العاملة المواطنة لتنفيذ المشاريع الإنمائية والتي تهدف الى ضمان إستمرار عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية الذي تنفذها الدولة خلال نشأتها. وعلى الرغم من صغر حجم السوق المحلي في دولة الأمارات العربية المتحدة والذي يحتله عدد السكان والبالغ حوالي(٣) مليون نسمة، وبما فيها السكان الوافدون الأمر الذي أدى الى تطور القطاعات الإقتصادية. وقد إستطاعت الإمارات العربية المتحدة وبفضل سياساتها التنموية أن تحتل مراكز متقدمة بين دول العالم.

ثانياً: المناخ المالي والنقدي لدولة الامارات العربية المتحدة

لقد شجع المناخ المالي على زيادة نسبة الادخار في الاقتصاد، اذ عملت شركات الوساطة من خلال استخدام وفورات الحجم والخبرة المتوفرة لديها من توفير عائد اعلى للمدخرين، مما ادى الى رفع مستوى الادخار للدولة وكذلك ساهم المناخ المالي في دولة الامارات في النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في تقليل تكلفة المعلومات والمعاملات حيث يقوم القطاع المصرفي بنقل الاموال بطريقة فعالة من المقرضين الى المقترضين. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة كان القطاع المالي وتنظيمه والإشراف عليه يتطوران بشكل غير متساو. لقد سيطرت البنوك القوية على القطاع المصرفي وغالبيتها والتي تخضع لإشراف جيد على المناخ المالي مما شكل أدنى حد ممكن من المخاطر النظامية على المدى القريب. وان القطاع المصرفي في الأمارات العربية المتحدة متطور ويأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد المملكة العربية السعودية ، حيث بلغت أصوله ١٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥. ولا يتركز القطاع المصرفي بدرجة عالية ، حيث تستحوذ أكبر خمسة بنوك على حوالي ٤٤ في المائة من أصول النظام. بالرغم من وجود ٢٥ مصرفاً أجنبياً مقابل ٢١ مصرفاً محلياً ، إلا أن حصة البنوك الأجنبية في إجمالي الأصول المصرفية انخفضت من ٢٥٪ عام ٢٠٠١ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٦ (However, foreign banks have also been permitted developed,2007,p13)

وإن القطاع المصرفي في دولة الأمارات يعتبر شاهداً حياً على حركة التطور والأزدهار الإقتصادي على مدى السنوات الخمسين الماضية من عمر الإتحاد، ودليلاً على مسيرة التطور التي إمتدت طوال تلك السنوات، لتصبح معها الدولة محوراً عالمياً للتجارة والأعمال، وإنها تعد الأولى إقليمياً وواحدة من أعلى الدول عالمياً في مؤشرات البنك الدولي ، وتغطية الخدمات المالية المتنوعة بما فيها الخدمات المصرفية والتأمينية لأكبر عدد من السكان وكان للقطاع المصرفي دور كبير في وصولها الى هذا المستوى لما قدمه من إسهامات في نمو الإقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي. وبلغ عدد البنوك التجارية في عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و عام ٢٠٠٧ الى ٤٩ بنكاً و٥١ بنك في عام ٢٠١٠ و٥٧ بنكاً في عام ٢٠١٥ الى ٥٨ بنكاً ، إنه

من خلال هذه السنوات عملت السلطة النقدية على المحافظة على عدد محدد من البنوك الأجنبية والوطنية لكي تتناسب مع قدرة السوة المحلية عبر وقف إصدار الرخص الى بنك جديد والعمل على خفض عدد أفرق أي بنك أجنبي الى(٨) فروع كحد أقصى، بالتوازي مع ماشهده القطاع المصرفي خلال السنوات القليلة الماضية من عمليات إندماج كبيرة بين عدد من البنوك الوطنية على غرار إندماج بنك دبي الوطني وبنك الأمارات لتشكيل بنك الأمارات دبي الوطني في عام ٢٠٠٧، ومن ثم إندماج بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني في عام ٢٠١٧، وتشكيل بنك أبوظبي الأول، ومن ثم إندماج بنك الإتحاد ومصرف الهلال مع بنك أبوظبي التجاري عام ٢٠١٩، أعقبه إستحواذ بنك دبي الإسلامي على بنك نور عام ٢٠٢٠. إنخفض عدد البنوك التجارية المرخصة في دولة الأمارات العربية المتحدة بواقع بنك واحد بسبب إغلاق بنك إم يو أف جي في أبو ظبي ، ليصل العدد الإجمالي الى٥٨٢١ بنكاً وطنياً و٣٧ بنكاً أجنبياً، من بينها ١٠ بنوك تقدم خدمات مصرفية للشركات). وعلاوة على ذلك فأن الحاجة الى الجدوى التشغيلية والحد من الإنفاق قد أدى الى الإعتماد على الرقمنة مما أدى الى إنخفاض عدد فروع البنوك من ٦٥٦ في نهاية عام ٢٠١٩ الى ٥٤١ في نهاية عام ٢٠٢٠. وخلال عام ٢٠٢٠ حرص المصرف المركزي على مراقبة التطورات في القطاع المصرفي على كثب، خاصة جودة الأصول ونمو الأقراض. ويشير المصرف المركزي الى إن القطاع المصرفي لدولة الأمارات ظل محافظاً على سيولته مع قدرة مستدامة على الإقراض. وقد أسفرت تأثيرات جائحة كورونا على إرتفاع رسوم المخصصات وإنخفاض الدخل التشغيلي والربحية.وبقيت مستويات رأس المال الإجمالي وإحتياطي السيولة أعلى من المتطلبات الرقابية. (التقرير السنوي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص١-٢).

ثالثاً: تعداد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة

بلغ عدد سكان دولة الامارات العربية المتحدة حسب إحصاءات عام (٢٠١٨) (٩.٦) مليون نسمة (٢٠١٩) (٩.٧٧١) مليون نسمة، بمعدل نمو(٢.١%)، ووفقا لمركز الاتحاد التنافسي والاحصاء، بلغ العدد الاجمالي لسكان دولة الامارات (٩.٤)مليون نسمة عام ٢٠١٨ مقارنة(٩.٥)مليون نسمة عام ٢٠١٩ ، بمعدل نمو سكاني بلغ(١.١%)، ويقيم في دولة

الامارات العربية المتحدة وافدين من حوالي أكثر من ٢٠٠ جنسية تقيم وتعمل ويتجاوز عددهم عدد سكان الدولة المواطنين. واقلهم من الاماراتيين وان عدد الوافدين في الامارات بلغ(٥٩%) من سكان القارة الاسيوية وإن عدد السكان الاصليين ٢.٧٠٠.٠٠٠ نسمة ، ويشكل السكان الاصليون من غير الاماراتيين الغالبية العظمى من دولة الامارات العربية المتحدة وبما يعادل (٨٨.٥٢%) ، وتشير تقديرات الجهاز الاحصائي الأماراتي الى زيادة في عدد السكان في عام ٢٠١٩ ، (التقرير السنوي، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٢٠، ص٣٠) ومن الواضح أن هناك تفاوت كبير بين عدد السكان المواطنين والوافدين بالدولة، الامر الذي استدعى التصحيح وفقاً لمقتضيات الظروف الأقتصادية والأجتماعية المتوفرة ، وانه على الرغم من الجهود المبذولة على مختلف المستويات في هذا الاتجاه ألا إنه مازال هناك حاجة للمزيد من الجهد والعمل لتحقيق الاهداف المرجوة. (وزارة التخطيط: التقرير الإقتصادي السنوي، ٢٠٢٠، ص٧٧) لغرض تحقيق التوازن أو الزياة في عدد السكان الأصليين في دولة الأمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (١)

تعداد السكان في دولة الأمارات العربية المتحدة للمدة(٢٠٠٠-٢٠٢٠) مليون نسمة

السنة	تعداد السكان	السنه	تعداد السكان
2000	3134067	2010	8549998
2001	3302722	2011	8946778
2002	3478769	2012	9141598
2003	3711931	2013	9197908
2004	4068577	2014	9214182
2005	4588222	2015	9262896
2006	5300172	2016	9360975
2007	6168846	2017	9487206
2008	7089486	2018	9630966
2009	7917368	2019	9770526

	2020	9890400

- المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية https://www.albankaldawli.org/

المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد الأمارات أحد الدول الريعية التي يعتمد إقتصادها بشكل أساسي على الموارد الريعية حيث منذ بدايته إعتمد على إيرادات النفط وسخرها في بناء قاعدة متنوعة تنموية هدفها الأساس التنوع الإنتاجي كما إن الإقتصاد الإماراتي إتبع السياسات النفطية المتطورة التي هدفها تطوير قطاع الإستخراج والنقل والتكرير حيث يعتبر إقتصادها رأسمالي مفتوح ونشيط يعتمد على التنوع في موارده وتوافر بيئة امنه كما انه قائم على بنية تحتية متطورة.

وفيما يلي توضيح مؤشرات النمو الإقتصادي:

١- **الناتج المحلي الإجمالي**

إستطاعت دولة الأمارات العربية المتحدة من أن تقطع شوطاً طويلاً في مسيرة النمو الإقتصادي، والقدرة على تنويع قاعدة مواردها الإقتصادية، بما يمكنها من تجنب إنعكاسات تذبذب أسعار النفط، فأرتقى أداء مختلف القطاعات كما تميز إقتصادها بالإنفتاح والتحرر على السوق العالمي

إستيراداً وتصديراً. ومن خلال الجدول رقم() يتضح إن دولة الإمارات شهدت إنتعاشاً ملحوظاً في السنوات(٢٠٠٠-٢٠٠٦) إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من(١٠٤٣٣٧.٣) عام ٢٠٠٠الى (٢٢٢١١٦.٥) عام ٢٠٠٦مليار دولار محققاً في ذلك معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي(٢٣%) عام٢٠٠٦ نتيجة للإداء الجيد في قطاع النفط والغاز. وفي عام ٢٠٠٨ بقي معدل نمو دولة الإمارات العربية المتحدة مرتفعاً، إذ بلغ حوالي(٢٢،٣%) حتى مع ظهور الآزمة العالمية للرهن العقاري في منتصف عام ٢٠٠٨ والتي اثرت بشكل كبير على العمق المالي، وفضلا عن تراجع معدل نمو اقتصاد دولة الإمارات الى(١٩.٦-) عام ٢٠٠٩، نتيجة للازمة العالمية للرهن العقاري ، واستمرت هذه الآزمة حتى عام ٢٠١١ وقد رافقها تغيرات في القطاع الصناعي، أما المدة(٢٠١٢-٢٠١٦) شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي

من(٣٧٤٥٩٠.٦) مليار دولار عام ٢٠١٢ إلى (٣٥٧٠٤٥.١) مليار دولار عام ٢٠١٦ ، وهذا بدوره أدى الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (٦.٨%) عام ٢٠١٢إلى(٠.٣%-) عام ٢٠١٦ ، أما عامي (٢٠١٨ و٢٠١٩) حصلت زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي بسبب الإداء الجيد الذي حققته القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي .(المزروعي، علي سيف علي ، الياس نعمة،٢٠١٣، ص٦٢٤). أما عام ٢٠٢٠ إنخفض الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تفشي فايروس كورونا

الجدول رقم (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠) مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	معدل النمو %
2000	104337.3	-
2001	103311.6	-0.98
2002	109816.2	6.3
2003	124346.3	13.2
2004	147824.3	18.9
2005	180617.4	22.2
2006	222116.5	23
2007	257916.1	16.1
2008	315474.6	22.3
2009	253547.3	-19.6
2010	289787.3	14.3
2011	350666.1	21
2012	374590.6	6.8
2013	390107.5	4.1
2014	403137.1	3.3

2015	358135.1	-11.2
2016	357045.1	-0.3
2017	385605.5	5.8
2018	422215.1	9.7
2019	417215.5	7
2020	358868.7	-13.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، معدل النمو تم إحتسابه مسبقاً https://www.albankaldawli.org/

ويمكن توضيح ماسبق من خلال الشكل البياني الأتي:

شكل رقم (1)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة

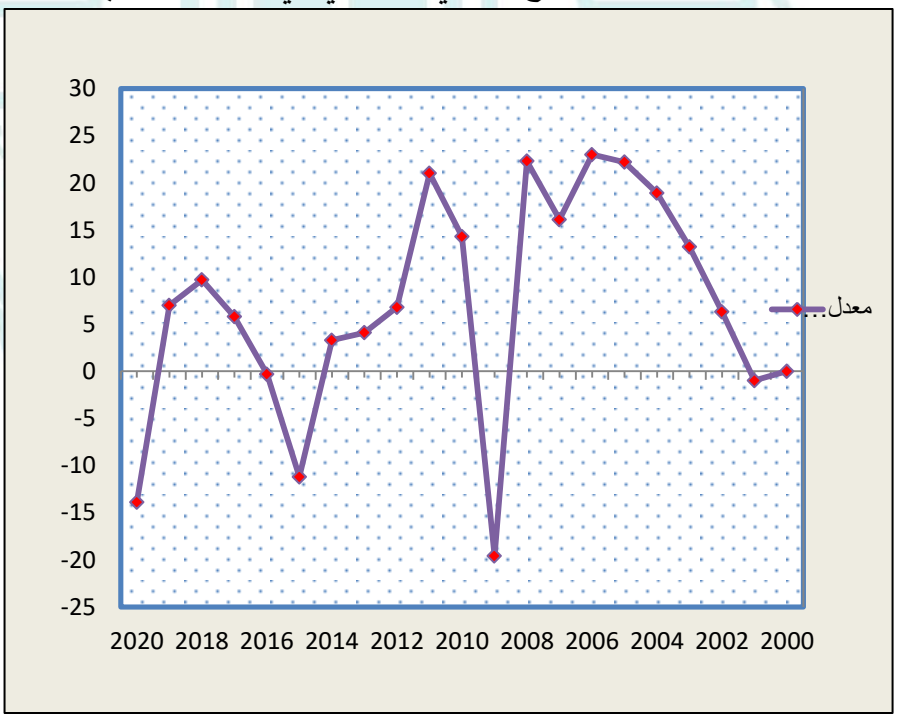

المصدر: من إعداد الباحثة إستناداً الى بيانات جدول رقم(٢)

٢- الدخل القومي

من خلال الجدول رقم(٢٧) يتضح إن دولة الإمارات شهدت إرتفاعا ملحوظاً في السنوات(٢٠٠٠-٢٠٠٦) إذ ارتفع الدخل القومي من(١٠٩٤٢.٩) عام ٢٠٠٠الى (٢٢٦٨٥.٤) عام ٢٠٠٦مليار دولار محققاً في ذلك معدل نمو في الدخل القومي بلغ ٢٣.٥ % ، أما المدة(٢٠١٢-٢٠١٦) شهدت إنخفاضاً في الدخل القومي من(٣٧٤٨٩.١) عام ٢٠١٢ إلى (٣٥٩١٤.١) عام ٢٠١٦ مليار دولار وهذا بدوره أدى الى انخفاض معدل نمو الدخل القومي من (٦.٨%) عام ٢٠١٢إلى(٠.٢٠%-) عام ٢٠١٦ ، أما عام ٢٠١٨ حصلت زيادة في معدل الدخل القومي بسبب الإداء الجيد التي حققته القطاعات الإقتصادية في الدخل القومي اما في عام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حدث انخفاض في الدخل القومي وبمعدل نمو(-١.٢) نتيجة الى الازمه المالية العالمية في اقتصاد الامارات العربية المتحدة .(المزروعي،علي سيف علي ، ٢٠١٣،ص٦٥٠) وكذلك بسبب تفشي فايروس كورونا

الجدول رقم(٣)

معدل نمو الدخل القومي في الأمارات العربية المتحدة للمدة(٢٠٠٠-٢٠٢٠) مليار دولار

السنة	الدخل القومي	معدل النمو %
2000	**10942.9**	-
2001	**10837.6**	**- 0.96**
2002	**11073.7**	**2.17**
2003	**12429.1**	12.2
2004	**14853.2**	**19.5**
2005	**18350.3**	**23.5**
2006	**22685.4**	**23.6**
2007	**26628.9**	**-8.8**
2008	**31927.8**	**19.8**
2009	**25616.1**	**-17.8**

2010	28970.3	13.09
2011	35080.1	21.08
2012	37489.1	6.8
2013	39057.1	4.18
2014	40379.6	3.38
2015	35987.7	-10.87
2016	35914.1	-0.20
2017	38838.2	8.14
2018	42363.1	9.07
2019	41928.4	-1.2
2020	35840.5	-14.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، اما معدل النمو تم إحتسابه مسبقاً https://www.albankaldawli.org/

٣- قياس مؤشرات النمو الاقتصادي

يعد مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المستخدمة لقياس قوة الإقتصاد وتققيم الأداء، كما يعكس هذا المؤشر تطور العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان، إذ إن إرتفاع معدل نمو السكان يعكس إرتفاعاً في مستوى رفاهية الفرد، فضلاً عن سهولة استخدامه لإجراء المقارنات بين الدول المختلفة. (عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، مركز العراق للدراسات ، الساقي للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٥،ص١٣٠-١٣١). لقد شهدت السنوات من(٢٠٠٠-٢٠٠٨) إنتعاش ملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ إرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٠.٠٣٣-٠.٠٤٤) مليار دولار امريكي ويعزى ها الإرتفاع الى عدة أسباب منها تحسن مستوى دخل الفرد في الأمارات العربية المتحدة وتحسن معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك إرتفاع أسعار النفط قي تلك المرحلة. أما المدة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) شهدت إنتعاشاً ملحوظاً أيضاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي ، إذ إرتفع متوسط نصيب الفرد من(٠.٠٠٣٢-٠.٠٠٤١) مليار دولار أمريكي ويعزى هذا الإرتفاع الى تحسن مستوى دخل الفرد في الأمارات العربية المتحدة (تحسين رفاهية الفرد)، وتحسين معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن تحسن أسعار النفط الخام الى (١.٠٢٥) دولار للبرميل عام ٢٠٢٠.(وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٠-٢٠٠٩،ص٥٠)

الجدول رقم(٤)

قياس مؤشرات النمو الإقتصادي في الأمارات العربية المتحدة للمدة(٢٠٠٠-٢٠٢٠) مليار دولار

السنة	عدد السكان	الناتج المحلي	الدخل القومي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الدخل القومي
2000	3134067	104337.3	10942.9	0.033	0.0034
2001	3302722	103311.6	10837.6	0.031	0.0032
2002	3478769	109816.2	11073.7	0.031	0.0031
2003	3711931	124346.3	12429.1	0.034	0.0033
2004	4068577	147824.3	14853.2	0.037	0.0036
2005	4588222	180617.4	18350.3	0.040	0.0039
2006	5300172	222116.5	22685.4	0.042	0.0042
2007	6168846	257916.1	26628.9	0.041	0.0043
2008	7089486	315474.6	31927.8	0.044	0.0045
2009	7917368	253547.3	25616.1	0.032	0.0032
2010	8549998	289787.3	28970.3	0.033	0.0033
2011	8946778	350666.1	35080.1	0.039	0.0039
2012	9141598	374590.6	37489.1	0.040	0.0041
2013	9197908	390107.5	39057.1	0.042	0.0042
2014	9214182	403137.1	40379.6	0.043	0.0043
2015	9262896	358135.1	35987.7	0.038	0.0038

2016	9360975	357045.1	35914.1	0.038	0.0038
2017	9487206	385605.5	38838.2	0.040	0.0040
2018	9630966	422215.1	4236.3	0.043	0.00043
2019	9770526	417215.5	41928.4	0.042	0.00042
2020	9890400	358868.7	35840.5	0.036	0.00036

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، أما حقل 5,6 من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/تعداد السكان وكذلك قياس نصيب الفرد من الدخل القومي/تعداد السكان

المبحث الثالث: قياس مؤشرات العمق المالي في الإمارات العربية المتحدة

يعتبر العمق المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة القناة التي يتم من خلالها تجميع الفوائض من القطاعات المختلفة وتوزيعها على مجالات الإستثمار المتنوعة، وإن العمق المالي في الامارات العربية المتحدة ساهم في مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في تقليل تكلفة المعلومات والمعاملات،ونلاحظ من خلال الجدول إنخفاض العمق المالي من (٠.٠٠١٢) عام ٢٠٠٠ الى (٠.٠٠٢٢) عام ٢٠١٢ ، ويعزى سبب الإنخفاض أي إن الزيادة في عرض النقد أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الإقتصادية وسوء العملية الإنتاجية وقلة عوامل الإنتاج أي إن قلة منح الإئتمان تؤدي الى قلة المعروض النقدي وبالتالي تؤدي الى ضيق حجم السوق،ومن ثم إرتفع العمق المالي من(٠.٠٠٠٠٠٠٢) عام ٢٠١٣ الى (٠.٠٠٠٠٠٠٤)عام ٢٠٢٠ أي إن الزيادة في عرض النقد أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي يؤثر سلبا على العمق المالي، وإن سبب الإرتفاع لتحسن الأوضاع الإقتصادية وتحسن عوامل الإنتاج والعملية الإنتاجية وإتساع حجم السوق الإماراتي.

الجدول رقم (٥)

قياس مؤشرات العمق المالي في الامارات العربية المتحدة للمدة(٢٠٠٠-٢٠٢٠) مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية	عرض النقد	العمق المالي
2000	104337.3	126,969	1.21
2001	103311.6	154,835	1.49
2002	109816.2	171,128	1.55
2003	124346.3	197,096	1.58
2004	147824.3	243,886	1.64
2005	180617.4	318,627	1.76
2006	222116.5	392,871	1.76
2007	257916.1	555,551	2.15
2008	315474.6	673,723	2.13
2009	253547.3	728,156	2.87
2010	289787.3	773,863	2.67
2011	350666.1	813,169	2.31
2012	374590.6	849,656	2.26
2013	390107.5	1,042,904	2.67
2014	403137.1	1,125,428	2.79
2015	358135.1	1,186,817	3.31
2016	357045.1	1,225,455	3.43
2017	385605.5	1,276,139	3.30
2018	422215.1	1,308,432	3.09
2019	417215.5	1,413,166	3.38
2020	358868.7	1,478,607	4.12

المصدر: من إعداد الباحثة الحقل 1,2 بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، أما الحقل 3 من إعداد الباحثة من خلال عرض النقد/الناتج المحلي الإجمالي

اتجاهات التأثير: تتبع المسار والتقييم

يعد الاقتصاد الاماراتي من الاقتصادات الريعية ويمتاز بعدة سمات رئيسية تجعله مختلفاً عن اغلب اقتصادات الدول النامية ، ولقد كانت مؤشرات النمو الاقتصادي تؤثر بصورة ايجابية على الاقتصاد الاماراتي، وان العمق المالي ادى الى تشجيع الادخار في الاقتصاد اذ تمكنت الاسهم والسندات في سوق الاوراق المالية وشركات الوساطة التشجيع من خلال استخدام وفورات الحجم والخبرة المتوفرة لديهم وتوفير عائد اعلى للمدخرين وهذا ادى الى رفع مستويات الادخار للدولة وكذلك لقد ساهم العمق المالي في النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة من خلال مساهمته في تقليل المعاملات والمعلومات المكلفة .ان ارتفاع اسعار الاسهم يؤدي الى زيادة حجم التداول في السوق الاماراتي وهذا لا يعني تعافي الاقتصاد الاماراتي وخروجه التام من الركود الذي نرى انه لايزال يعاني منه حتى الان، ولقد حصل في الاقتصاد الاماراتي تطورات في النمو الاقتصادي على حجم القطاعات الاقتصادية من خلال ما شهدته الحكومة من تخفيض اسعار الفائدة وهذا اثر بشكل عكسي على اسعار الاسهم. وخلال الاعوام التالية(٢٠٠٤و٢٠٠٥و٢٠٠٦) بدأت الامارات العربية المتحدة تشهد حالة من التطور الاقتصادي بالنسبة الى العمق المالي من خلال اتباع الحكومة سياسة توسعية لكمية النقود المعروضة وكان له اثر ايجابي وعلاقة طردية على اسعار الاسهم وذلك بسبب الدعم الحكومي الذي كان له دور كبير على الاداء الاقتصادي العام لدولة الامارات، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠١٧،ص٢٠.) وكذلك وجود علاقة ايجابية بين العمق المالي والائتمان المحلي تتلائم مع النظام الاقتصادي الاماراتي وان العمق المالي يهدف الى المحافظة على قوة العمل ومعدل صرف العملات الاجنبية وذلك بإتباع سياسة ائتمانية تؤدي الى تلبية الطلب المحلي على الائتمان والعملات الصعبة وهذا يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي. (عميرة، محمد سعيد ،٢٠٠٢،ص١٢.)

جدول رقم (٦)

معدلات نمو الناتج والعمق المالي في الإمارات العربية المتحدة مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجاريه	معدل النمو	العمق المالي	معدل النمو
2000	104337.3	-	1.21	-
2001	103311.6	-0.98	1.49	16.66
2002	109816.2	6.3	1.55	7.14
2003	124346.3	13.2	1.58	1.93
2004	147824.3	18.9	1.64	3.79
2005	180617.4	22.2	1.76	7.18
2006	222116.5	23	1.78	1.13
2007	257916.1	16.1	2.15	20.78
2008	315474.6	22.3	2.13	-0.93
2009	253547.3	-19.6	2.87	34.74
2010	289787.3	14.3	2.67	-6.96
2011	350666.1	21	2.31	-13.48
2012	374590.6	6.8	2.26	-2.16
2013	390107.5	4.1	2.67	18.14
2014	403137.1	3.3	2.79	4.49
2015	358135.1	-11.2	3.31	18.63
2016	357045.1	-0.3	3.43	3.62
2017	385605.5	5.8	3.30	-3.79
2018	422215.1	9.7	3.09	-6.36
2019	417215.5	7	3.38	9.38
2020	358868.7	-13.9	4.12	21.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية، أما الحقول ١و٢و٣ من إعداد الباحثة تم إحتساب العمق المالي من خلال نسبة عرض النقد/الناتج، أما معدلات النمو من خلال $\frac{PRESET-PASTN}{PAST}=$

الاستناجات والتوصيات

الإستنتاجات

١- يحتاج القطاع المصرفي الى إجراءات تعزز النمو الإقتصادي من خلال توجيه التمويل لدعم الطلب الداخلي وبالتالي تحسين القدرات الإنتاجية المحلية.

٢- تم الإعتماد على مؤشر العمق المالي لتطور القطاع المصرفي وعلاقتها بمؤشرات النمو الإقتصادي منها الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي.

٣- إن مجموعة من المؤشرات تتأثر بتطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

١- إن تحسن نشاط أسواق المال له تأثير موجب لكنه غير معنوي على النمو الإقتصادي ، لذلك تحتاج الأسواق المالية الى المزيد من الإصلاحات لتثمين الأثر الموجب على النمو الإقتصادي.

٢- لم يثبت وجود أي أثر معنوي موجب لمؤشرات القطاع المصرفي على النمو الإقتصادي الحقيقي.

٣- تعزيز إصلاحات القطاع المصرفي ليكون أكثر نجاعة في المساهمة الفعلية في النمو الإقتصادي من خلال تنويع قدرات الإنتاج المحلي لتلبية الطلب الداخلي المتزايد كلما تحسنت مؤشرات القطاع المصر

المصادر والمراجع

١.التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠١٧،ص٢٠.

٢.التقرير السنوي، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

٣.التقرير السنوي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص١-٢.

٤.حبيب الملا، المحافظون والليبراليون في الاقتصاد الاماراتي ، الطبعة الاولى، دار مدراك للنشر والتوزيع، الامارات العربية ، ٢٠١٣، ص١٩.

٥.خالد علي صالح، الحماية الجنائية بسوق الاوراق المالية لدولة الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٧،ص٢١.

٦.سوق الاوراق المالية في دولة الامارات ودورها الاقتصادي ، http//www.qulfbase.com/ar/gcc/index/2?t=3،٢٠١٤،ص١٣٤.

٧.عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، مركز العراق للدراسات ، الساقي للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٥،ص١٣٠-١٣١.

٨.علي سيف علي المزروعي، الياس نعمة، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الاول،٢٠١٣، ص٦٢٤.

٩.علي سيف علي المزروعي، مصدر سبق ذكره،ص٦٥٠.

١٠.محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة، الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي،٢٠٠٢،ص١٢.

١١.وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠-٢٠١٩

١٢.وزارة التخطيط: التقرير الإقتصادي السنوي ٢٠٢٠، (أبو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة)، ص٧٧.

13. Anti-money laundering and counter-terrorist financing measures in the United Arab Emirates,2020,p.6.

14 . However, foreign banks have also been permitted to open 55 representative offices, and they have developed

15. their presence by establishing ATMs and sales points,2007,p.13.